وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

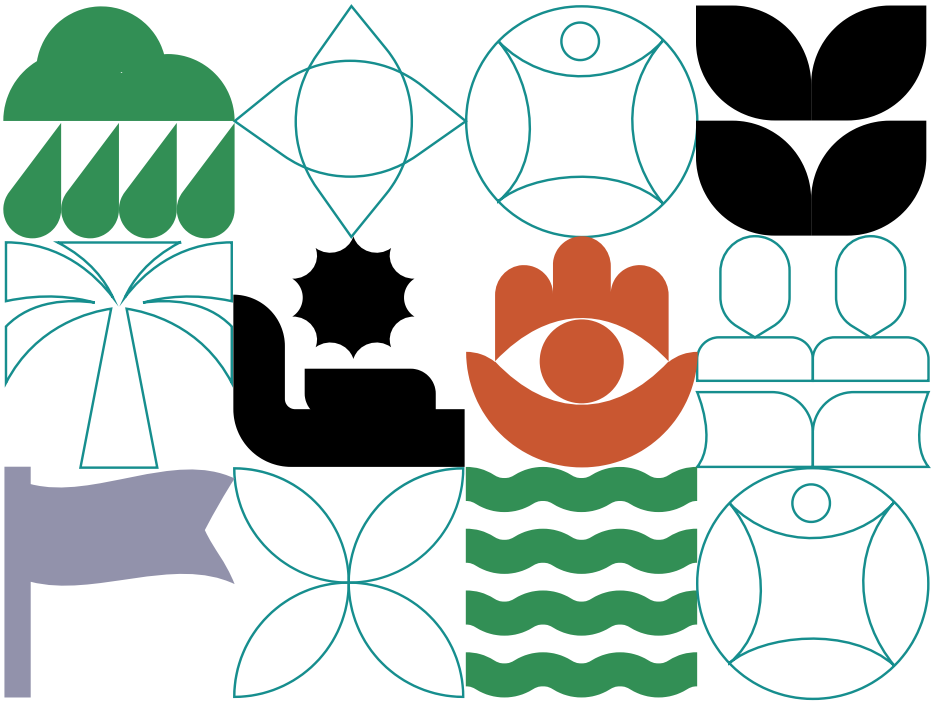

تطورات الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية للربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

تطورات الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية للربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، عن نتائج الأداء الاقتصادي خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٣/٢٤ في ٣ أكتوبر ٢٠٢٤، حيث سجّل مُعدّل نمو ٢،٤% ليصل معدل النمو السنوي إلى ٢،٤%، مُقارنة بمُعدّل نمو بَلَغ ٣،٨% في العام المالي السابق ٢٠٢٢/٢٣، تأثرًا بالصدمات الخارجيّة المُتتالية والتوتّرات الجيوسياسيّة، بالإضافة إلى السياسات الانكماشية التي انتهجها الحكومة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها حوكمة الاستثمارات العامة.

كان نشاط قناة السويس أكثر الأنشطة تضرّرًا بالتوتّرات الجيوسياسيّة بالمنطقة، حيث سجّل انكماشًا بنسبة ٣٠% خلال عام ٢٠٢٣/٢٤ قياسًا بالعام السابق، بينما سجل انكماشاً بنسبة ٦٨% خلال الربع الأخير من العام.

تأثّر قطاع الاستخراجات بالمُناخ الاقتصادي العام المُصاحِب لهذه الأحداث، وتراجَع بنسبة ٤،٧% خلال العام بفِعل تراخي الإنتاج من حقول الزيت الخام والغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض الاستثمارات الأجنبيّة المُوجّهة إلى الاكتشافات الجديدة للآبار وتباطؤ عمليّات تطوير وتنمية الآبار القائمة، الأمر الذي أصبح يشهد تحسناً في الشهور التالية لانتهاء العام المالي مع سداد مستحقات الشركاء الأجانب. وقد حفّزت هذه التطوّرات على توجّه الدولة نحو تكثيف الاستثمارات في مجال تنمية وتطوير الطاقات المُتجدّدة كجزء من استراتيجيّة جمهورية مصر العربية للانتقال نحو قطاع طاقة أكثر استدامة ومرونة، بالإضافة إلى تحفيز مزيدٍ من الاستثمارات الخاصة.

أمكَن تعويض هذا، تصاعُد مُعدّلات نمو بعض القطاعات الاقتصاديّة، ضمت الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعيّة من تعليم وصحّة.

ومن المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في الفترة المقبلة مع مواصلة الالتزام الحكومي باتخاذ تدابير وسياسات فاعلة داعمة للاستقرار الكُلّي، ومُحفّزة لنشاط القطاع الخاص، ومُعزّزة لحوكمة الاستثمارات العامة، ولكفاءة وفاعليّة تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصاديّة، تطبيقًا لِفكر الأولويّات ولمعايير العائد والتكلفة. فضلاً عن آثار تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة: تعزيز صمود الاقتصاد الكلي، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر.

وعزز هذا التوقع المؤشرات الدورية التي تشير إلى بوادر تحسن في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى ٥٠،٤ نقطة في أغسطس ٢٠٢٤، مُحققًا زيادة، متجاوزًا مستوى الحياد لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠٢٠، مدفوعًا في المقام الأول بالتوسع في أنشطة التصنيع.

١. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري مُعدّل نمو ٢،٤% خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٤/٢٣، ليصل معدل النمو السنوي إلى ٢،٤% مُقارنة بمُعدّل نمو ٣،٨% في العام المالي السابق. تأثّرًا بالصدمات الخارجيّة المُتتالية والتوتّرات الجيوسياسيّة، بالإضافة إلى السياسات الانكماشية التي تنتهجها الحكومة والتي تهدف إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها حوكمة الاستثمارات العامة.

شكل ١ : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (٢٠١٤/٢٠١٣ - ٢٠٢٤/٢٠٢٣)

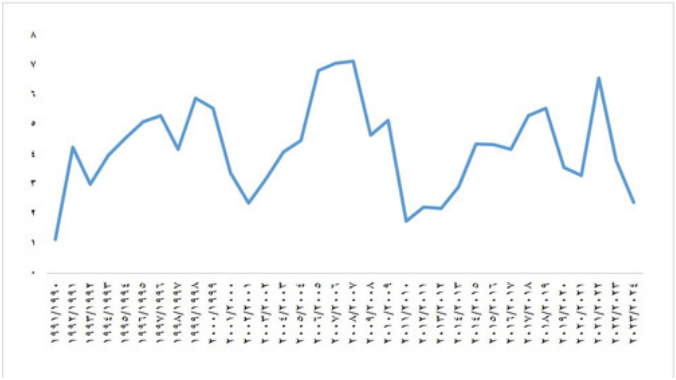

ومن المتوقع تحسن النشاط الاقتصادي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مع تنفيذ الحكومة لتدابير تدعم الاستقرار الكلي للاقتصاد المصري وتعزيز حوكمة الاستثمار العام، مع تحفيز مشاركة القطاع الخاص وضمان تخصيص الموارد بكفاءة للقطاعات الرئيسية، فضلاً عن آثار تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة: تعزيز صمود الاقتصاد الكلي، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر.

٢. معدل النمو القطاعي في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣

وقد جاء تباطؤ النمو على خلفيّة تبعات الأزمات الاقتصاديّة العالميّة، والتوتّرات الجيوسياسيّة بمنطقة الشرق الأوسط، والتي انعكست تأثيراتها على الأداء الاقتصادي لجمهورية مصر العربية. وتجلّى ذلك بصفة خاصة على أداء قناة السويس، حيث سجّل النشاط تراجُعًا حادًا بلغ ٣٠% خلال العام المالي بسبب المخاطر الناجمة عن تهديدات الحركة الملاحيّة الدوليّة بمنطقة البحر الأحمر واتجاه شركات الناقلات لتحويل مساراتها الملاحيّة تجاه طُرُق أخرى بديلة.

كما انكمش نشاط الاستخراجات بنسبة ٤،٧%، والذي يُساهم بنسبة ٦،٧% في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيّما في مجال الزيت الخام والغاز الطبيعي، حيث تراجعا بنسب ١،٨%، و١٣،١% على التوالي، وذلك تأثرًا بتراخي الإنتاج من حقول الزيت الخام والغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض الاستثمارات الأجنبيّة المُوجّهة إلى الاكتشافات الجديدة للآبار وتباطؤ عمليّات تطوير وتنمية الآبار القائمة. كما شهد نشاط تكرير البترول تراجعاً بنسبة ٦،١% تأثراً بانخفاض الكمية المنتجة من تلك الآبار، ومن ثم مدخلاتها في تصنيع المنتجات البترولية، وهو ما انعكس سلباً على صافي ميزان الصادرات البترولية خلال ذات العام المالي. الأمر الذي أصبح يشهد تحسنًا في الشهور التالية لانتهاء العام المالي مع سداد مستحقات الشركاء الأجانب.

وقد حفزت هذه التطورات على توجه الدولة نحو تكثيف الاستثمارات في مجال تنمية وتطوير الطاقات المتجددة كجزء من استراتيجية جمهورية مصر العربية للانتقال نحو قطاع طاقة أكثر استدامة ومرونة، بالإضافة إلى تحفيز مزيد من الاستثمارات الخاصة.

شهد قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية الذي يبلغ مساهمتهِ نحو ١١،٤% من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا بنحو ٥،٢% على مدار العام، وذلك تأثرًا بالأوضاع الاقتصادية الكلية والمتمثلة في نقص المواد الخام الأولية اللازمة للصناعات. وتمثلت أهم الصناعات التي شهدت انخفاض في منتجات المعادن (٤٢%)، وصناعة التبغ (٣٨%)، وصناعة الأخشاب (٣١٪)، وصناعة الورق (١٨%)، والمنتجات الكيماوية (٨%)، والمنتجات الغذائية (٧%)، والمستحضرات الصيدلانية (٧%)، إلا أنه شهد تحسناً خلال الربع الرابع من العام المالي.

شكل ٢: معدل النمو القطاعي للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

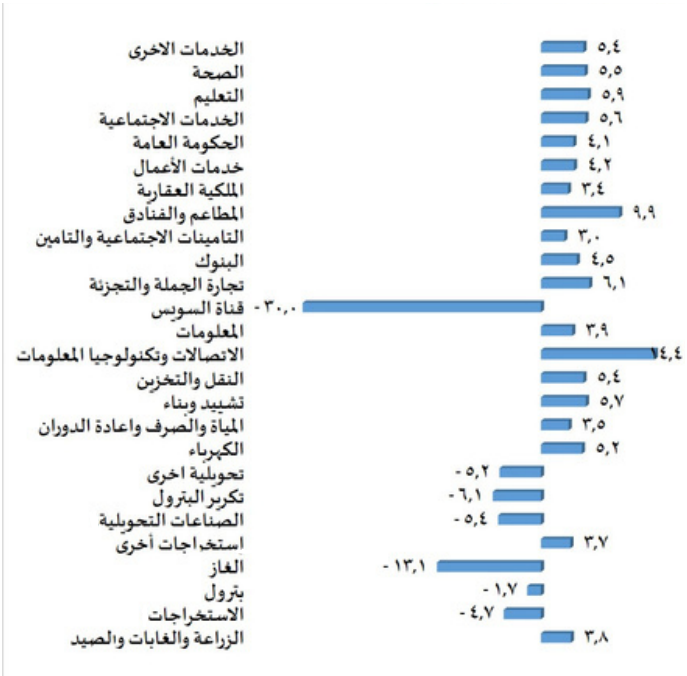

وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت بعض الأنشطة الاقتصادية مرونة قوية وسجلت معدلات نمو موجبة خلال العام، حيث سجل نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا بنسبة ١٤،٤%، و السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) بنسبة ٩،٩%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٦،١%، والتشييد والبناء بنسبة ٥،٧%، والخدمات الاجتماعية (تشمل الصحة والتعليم) لتسجل نسبة ٥،٦%، والزراعة ٣،٨%.

٣. معدل النمو القطاعي في الربع الرابع

وعلى نحو مماثلٍ للعام المالي، سجل نشاط قناة السويس انكماشًا حادًا بلغ ٦٨% كما هو موضح بالشكل ٣. وقد شهد نشاط الاستخراجات انخفاضاً بنسبة ٦.٣% في الربع الرابع، حيث تراجعت استخراجات البترول والغاز الطبيعي، بنسب ٤.٤%، و١٥.٣% على التوالي. كما انكمش أيضًا نشاط تكرير البترول بنسبة ٨.٧%.

شكل ٣: معدل النمو القطاعي في الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

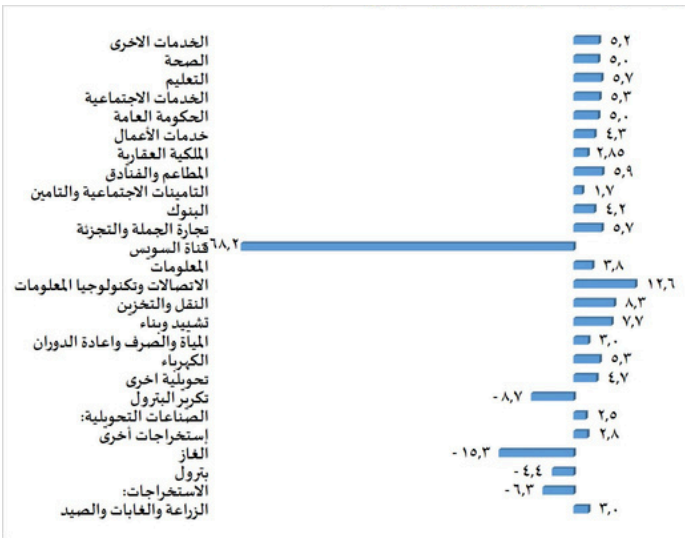

وعلى الرغم من الانخفاض على المستوى السنوي، إلا أنه مع سياسات الإصلاح الاقتصادي المنفذة في مارس ٢٠٢٤، حقق نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية نموًا موجبًا لأول مرة منذ الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، حيث سجل ٤.٧%. وجاء هذا التحسن نتيجة نمو مجموعة من الصناعات مثل صناعة الملابس الجاهزة (٥٤.٢%)، والحاسبات والمنتجات الالكترونية (١٤.٩%)، والمنسوجات (٢٣.٨%)، والمشروبات (٢٣.٨%). بالإضافة إلى ذلك، حققت قطاعات أخرى معدلات نمو ملحوظة؛ حيث سجل التشييد والبناء نموًا بنسبة ٧.٧%.

وحققت أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين، والوساطة المالية نموًا بلغ ١٢.٦%، ٥.٧٤%، ٨.٢٨%، ٤.٢% على التوالي.

وقد سجلت إلخدمات الاجتماعية (التي تشمل الصحة والتعليم) أيضا نموًا بلغ ٥.٣%، والزراعة بنسبة ٣%، وهو ما يتماشى رؤية الدولة المصرية نحو التنويع الهيكلي للاقتصاد المصري من خلال تعزيز مساهمة أنشطة الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي.

٤- مؤشرات مديري المشتريات وبارومتر الأعمال

تشير المؤشرات الدورية إلى بوادر تحسن في النشاط الاقتصادي. يتضح من الشكل ٤ أن مؤشر مديري المشتريات ارتفع إلى ٥٠.٤ في أغسطس ٢٠٢٤ مُحققًا زيادة، متجاوزًا مستوى الحياد لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠٢٠، مدفوعًا في المقام الأول بالتوسع في أنشطة التصنيع.

شكل ٤: مؤشر مديري المشتريات (يوليو ٢٠٢٠-٢٠٢٤)

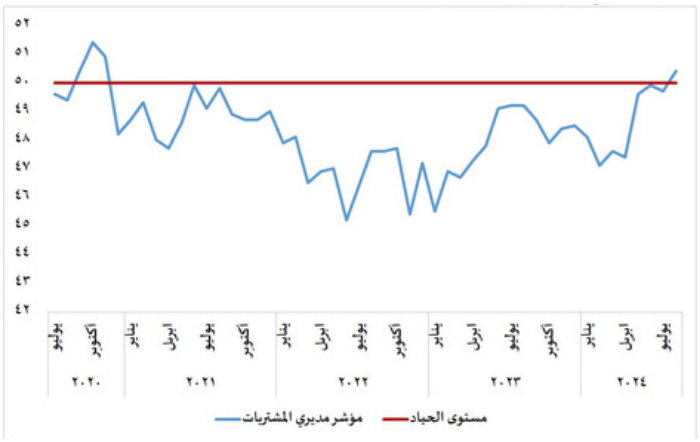

كما شهد مؤشر بارومتر الأعمال الصادر من المركز المصري للدراسات الاقتصادية انتعاشًا طفيفًا كما هو موضح في شكل ٥، وهو ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا في الأداء التجاري الإجمالي. وتشير هذه التطورات إلى استقرار تدريجي للاقتصاد حيث تظهر بعض القطاعات الرئيسية علامات على تحسن النشاط الاقتصادي، لا سيما إفساح المجال للقطاع الخاص.

شكل ٥: مؤشر بارومتر الأعمال (٢٠١٧/٢٠١٨-٢٠٢٣/٢٠٢٤)

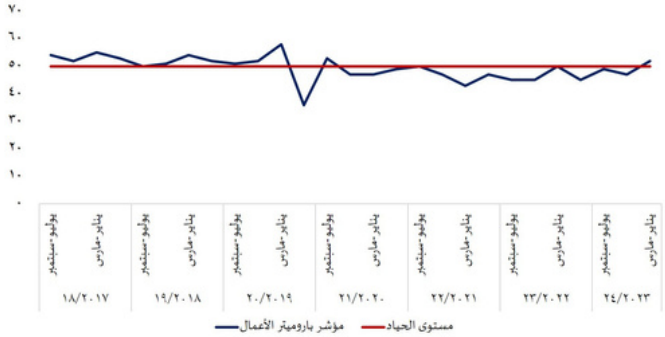

٥- الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق

على الرغم من التحديات الخارجية المتزايدة، شهد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي زيادة بمقدار ٣،٧٥ تريليون جنيه مصري في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ليصل إلى ١٣،٩ تريليون جنيه مصري وجاء ذلك مدفوعًا بارتفاع معدلات التضخم على مدى العامين الماضيين.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٨،٣ تريليون جنيه مصري (الشكل ٦).

في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الحالية، تأثر صافي الصادرات بالسلب، حيث بلغ العجز في صافي الصادرات ٩٥٢،١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، متزايدًا من ٢٢٧،٣ مليار جنيه في العام المالي السابق، مما سبب تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ نقاط مئوية (شكل ٧).

ويعزي هذا إلى الانخفاض الكبير في صادرات البترول، لا سيما الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية، بالإضافة إلى تراجع إيرادات رسوم المرور في قناة السويس، وفقاً لتقرير البنك المركزي المصري الصادر في ١ أكتوبر ٢٠٢٤.

شكل ٦: مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (تريليون جنيه) (٢٠٢١/٢٠٢٢-٢٠٢٣/٢٠٢٤)

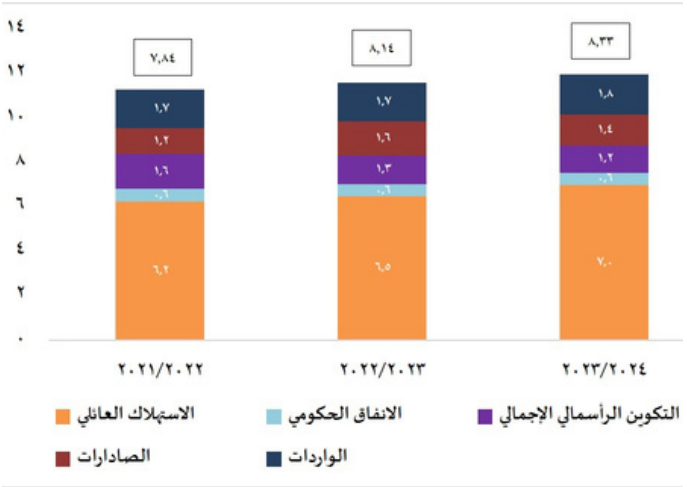

شكل ٧: المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) (٢٠٢٣/٢٠٢٤)

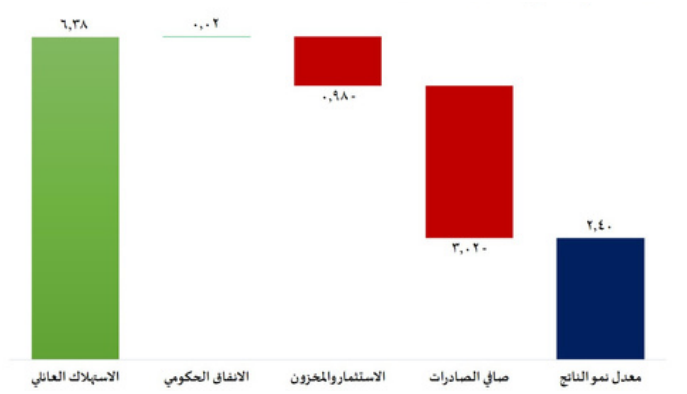

جدول ١: الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج للربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (بالأسعار الجارية) (القيم بالمليون جنيه)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٢٣/٢٠٢٤	
	الربع الرابع	إجمالي العام المالي
الزراعة والغابات والصيد	٤٢٧,٦٣٣	١,٩٠٦,٣٤٦
الاستخراجات:	٢٩٩,٧٠٧	١,٠٢٠,٧٣٤
أ) بترول	١٦٢,٢٧٤	٥١٧,١٥٠
ب) الغاز	٧٠,٤٠٧	٢٩٨,٠٨١
ج) استخراجات أخرى	٦٧,٠٢٦	٢٠٥,٥٠٢
الصناعات التحويلية:	٤٤٩,٧٧٩	١,٩٣١,٥٥٨
أ) تكرير البترول	٥٩,١٣٤	٣٦٢,٧١٧
ب) تحويلية اخرى	٣٩٠,٦٤٥	١,٥٦٨,٨٤١
الكهرباء	٥٠,٤٠٤	١٩٠,٨٨٧
المياه والصرف وإعادة التدوير	١٥,٢٩٨	٥٩,٦٤٠
تشييد وبناء	٣٦٠,٤١٠	١,٣٢٤,٢٢٥
النقل والتخزين	١٧٨,٩٠٣	٦٣٦,٥٠٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧٧,٤٣١	٣٢٨,٩٢٨
المعلومات	١١,٥٠١	٤٧,٩٩١
قناة السويس	٤٦,٠٣١	٢٢٥,٢٦٩
تجارة الجملة والتجزئة	٤٥٨,٤٣٣	١,٩٠٤,٨٩٦
البنوك	١٠١,٦٥٠	٤٤٧,٢٠٦
التأمينات الاجتماعية والتامين	٢٥,٢٤٨	٨٦,٠٠٥
المطاعم والفنادق	١٧١,٥٧١	٤٥٤,٦٥٥
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	٣٠٠,٤٩٠	١,١٣٤,٤١١
ا-الملكية العقارية	١٨٦,٤٣٦	٧٣٤,١٤٠
ب - خدمات الاعمال	١١٤,٠٥٣	٤٠٠,٢٧١
الحكومة العامة	٢١٠,٢٣٣	٧١٨,٧٠٩
	٢١٠,٥٨٥	٨١٨,٣٢٤
أ- التعليم	٦٧,٥١٩	٢٥٦,١٩٢
ب - خدمات الاعمال	٨٥,٤٣١	٣٣٩,١٦٨
ج- الخدمات الأخرى	٥٧,٦٣٤	٢٢٢,٩٦٤
الإجمالي العـــــام	٣,٣٩٥,٣٠٧	١٣,٢٣٦,٢٩٣

جدول ٢: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (بالأسعار الثابتة) (%)

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٢٣/٢٠٢٤	
	الربع الرابع	العام المالي
الزراعة والغابات والصيد	٢,٩٧	٣,٧٨
الاستخراجات:	-٦،٣٤	-٤,٦٩
أ) بترول	-٤,٤٣	-١,٧٥
ب) الغاز	-١٥,٣٢	-١٣,١٢
ج) استخراجات أخرى	٢,٧٨	-٣,٧١
الصناعات التحويلية:	٢,٤٦	-٥,٤٠
أ) تكرير البترول	-٨,٧	-٦,٠٧
ب) تحويلية اخرى	٤,٦٧	-٥,٢٢
الكهرباء	٥,٣٣	٥,١٦
المياه والصرف وإعادة التدوير	٢,٩٧	٣,٤٩
تشييد وبناء	٧,٧٣	٥,٦٦
النقل والتخزين	٨,٢٨	٥,٣٧
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٢,٦	١٤,٣٧
المعلومات	٣,٨٢	٣,٩٤
قناة السويس	-٦٨,١٧	-٣٠,٠٥
تجارة الجملة والتجزئة	٥,٧٤	٦,٠٩
البنوك	٤,٢٢	٤,٥٣
التأمينات الاجتماعية والتامين	١,٧٣	٢,٩٥
المطاعم والفنادق	٥,٨٨	٩,٨٧
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	٣,٣٦	٣,٦٥
ا-الملكية العقارية	٢,٨٥	٣,٤٠
ب - خدمات الاعمال	٤,٢٦	٤,١٧
الحكومة العامة	٥،٠٢	٤,٠٩
	٥,٢٧	٥,٦١
أ- التعليم	٥,٦٧	٥,٩١
ب - خدمات الاعمال	٥,٠٢	٥,٥٣
ج- الخدمات الأخرى	٥,١٦	٥,٣٦
الإجمالي العـــــام	٢,٣٧	٢,٣٣

جدول ٣: الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق للربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (بالأسعار الجارية بالمليار جنيه)

المكون	الربع الرابع ٢٤/٢٣	العام المالي ٢٣/٢٤
الاستهلاك العائلي	٣٠٦٣	١٢١٧٦
الاستهلاك الحكومي	٢٤٨	٨٧٢
الاستثمار والمخزون	٥٨٤	١٨٠٧
الصادرات السلعية والخدمية	٧٣٧	٢٢٧٧
الواردات السلعية والخدمية	١١٠٤	٣٢٢٩
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٣٥٢٩	١٣٩٠٣

جدول ٤: الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق للربع الرابع و العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (بالأسعار الثابتة بالمليار جنيه)

المكون	الربع الرابع ٢٤/٢٣	العام المالي ٢٣/٢٤
الاستهلاك العائلي	١٦٥٦	٦٩٩٢
الاستهلاك الحكومي	١٢٥	٥٥٥
الاستثمار والمخزون	٣٦٧	١٢١٣
الصادرات السلعية والخدمية	٤٥٢	١٣٨٩
الواردات السلعية والخدمية	٥٤٧	١٨١٧
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	٢٠٥٣	٨٣٣٣

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

© Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation, Arab Republic of Egypt